# الضرورة النظرية والمنهجية للدراسات المستقبلية في علم السياسة.

الأستاذ كعيبوش عمر -جامعة الجزائر3-

الأستاذة: درش وسيلة -جامعة مسيلة-

**الملـــخص:**

لقد أصبح علم السياسة اليوم مدعو أكثر من أي وقت مضى للارتباط المنهجي والنظري بأحد أبرز مجالاته البحثية المتمثل في الدراسات المستقبلية، في ظل هذا العصر المعولم الذي تتسم مجمل ظواهره خاصة السياسية بالتعقيد والتغير المفاجئ نتيجة تداخل المعطيات المكونة لها، بل بات من الضروري تجاوز المقاربات التقليدية التي أثبتت التجربة فشلها في إدراك الواقع السياسي وتحليله إلى أنساق نظرية ومناهج تحليل جديدة للاستشراف السياسي، التي تبحث في الظواهر السياسية المعاصرة بالانطلاق من صور حاضرها باتجاه اقتراح السيناريوهات والبدائل في محاولة منها لهندسة صورة كلية عن المستقبل من خلال التنبؤ بالاتجاهات المحتمل ظهورها مستقبلا والتغيرات المفاجئة والفواعل الديناميكية المحركة لها.

Abstract:

*The political sciences becoming today invited more than any time to be linked systematically and theoretically to one of its most prominent researchers' fields ,the future's studies ,in a globalization's period which its phenomena special politically one is characterized by complexity and suddenly changes as result of the interference of the data constituted to it,it is necessary to pass the traditional approaches That has affirmed its frustration in recognizing the political reality and analyzing it to new theoretical methods of political outlook which examine the contemporary political phenomena started from its actually presentations to advancing scenarios and alternates in order to engineering a global conception to the future by prediction to the directions probably and suddenly changes.*

**مقدمـــــة:**

يعتبر علم السياسة من العلوم الاجتماعية الحديثة، فلم يبرز كعلم قائم إلا خلال القرن العشرين. والملاحظ أن العديد من المفاهيم والقضايا التي يعالجها علم السياسة، هي موضوع خلاف وجدال بين المفكرين السياسيين، ويرجع ذلك إلى تنوع وتداخل المعطيات المكونة للظاهر السياسية من جهة، وإلى انتماء الباحثين السياسيين إلى مذاهب مختلفة من جهة ثانية، وقد استفاد علم السياسة من ظهور العديد من النظريات والنماذج لدراسة الظاهرة السياسية، فاتجاهات البحث والتحليل السياسي للظاهر السياسية محال الدراسة والتحليل، والتي لا تتغير بالمناهج والمداخل، كثيرة وعديدة وأهميتها تزداد وتتبلور يوما بعد يوم، وتشكل أفاق إضافية لعلم السياسة مثل التخمين السياسي، التنبؤ السياسي، وعلم المستقبل، التي تعتمد على تركيب سيناريوهات لدراسة الظاهرة السياسة المراد تحليلها ودراستها، إضافة إلى وجود عدة فروع وحقول ضمن علم السياسة الحديث، ونتيجة للتحولات التي تطرأ على الدولة سواء كانت تحولات داخلية أو خارجية تجعل الحاجة ملحة لتوفير معرفة علمية، يمكن الاعتماد عليها في معرفة المستقبل. ومن هدا المنطلق تتمحور المشكلة البحثية لهده الدراسة حول: **إلى أي مدى أصبحت الدراسات المستقبلية ضرورة نظرية ومنهجية في علم السياسة؟** وللإجابة عن هذه المشكلة البحثية وجب التطرق بالدراسة للنقاط التالية:

**المحور الأول: علم السياسة مقاربة ابستيمولوجية.**

**المحور الثاني:الدراسات المستقبلية مقاربة نظرية.**

**المحور الثالث: الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة.**

## المحور الرابع: الأهمية الإستراتجية للدراسات المستقبلية في ميدان العلوم السياسية في عصر العولمة

### المحور الأول: علم السياسة مقاربة ابستيمولوجية:

#### 01- نشأة علم السياسة:

علم السياسة ليس مجرد بحث حول علاقات الأفراد أو علاقات الشعوب، بل إنه علم قائم بذاته طبعا هو لا يفسر الحياة السياسية بنفس أسلوب أو دقة علماء الفيزياء والكيمياء. كما يعاني علم السياسة من خلط واضح في المصطلحات وهدا يشكل بحدداته صعوبة في ميدان العلوم الاجتماعية بصفة عامة، العلوم السياسة بصفة خاصة، حيث يتناول علم السياسة دراسة الظاهرة السياسية دراسة منهجية علمية، بمعنى أن الباحث ينطلق من معرفة الواقع بجزيئاته الدقيقة موضوعيا من أجل الوصول إلى تصور فكري واضح لحقيقة الظاهرة السياسية موضوع البحث، بغية استخراج القوانين التي تحكمها.

نشأت علم السياسة ارتبط بالتطور التاريخي لدراسة الظاهرة السياسي، وقد اقترن هدا التطور بالتحول على الصعيد المنهجي، وبالتحول من الفكر المثالي إلى الفكر الواقعي والموضوعي. فبفعل التطور الذي بلغته دراسة الظواهر السياسية، بدأ الاعتراف بعلم السياسية رسميا كعلم قائم بذاته، مند نهاية القرن التاسع عشر وبدية القرن العشرين، فأخذ يؤخذ تدريجيا إلى الجامعات، بعد تجاوز صعوبات كثيرة خاصة في أوروبا، إلى أن جاءت المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث خطا علم السياسية خطوات سريعة عن طريق التقدم في كل أنحاء العالم، وقد بدلت جهود كبيرة في نهاية القرن التاسع عشر من أجل تدريس علم السياسة كمادة مستقلة في الجامعات، إلا أن هده المجهودات لم تعط النتائج المرجوة، إلا في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث حقق

علم السياسية تقدما كبيرا، كما تم إنشاء المدرسة الحرة للعلوم السياسية بباريس عام 1872 على يد «أميل بونمي"[1].

أصبحت الجامعات تعترف بعلم السياسة كعلم أو فرع من العلوم الاجتماعية والإنسانية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وترسخ هذا الاعتراف بإنشاء كل من المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس عام 1872 Ecole Libre des Sciences Politiques، ومدرسة لندن لعلم الاقتصاد والسياسية London School of Economic & Political Science، وقد تأكدت أهمية هذا العلم باعتماده كمادة للتدريس في الجامعات الأوروبية بصفة عامة والجامعات الأميركية بصفة خاصة، بعد عام 1945 أخد علم السياسة يحقق تقدما جديدا في كافة البلدان، فاعترف به كعلم مستقل وعلى الصعيد الدولي فقد أسهمت "اليونيسكو «عام 1948 بإنشاء الجمعية الدولية لعلم السياسية.[2]

بدأت حركة إصلاحية في الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر 2000 تحمل مسمى حركة '' البروستروبكا في علم السياسة '' من خلال باحث في علم السياسة برسالة مقدمة بموقع شبكة المعلومات الدولية إلى 17 أستاذاً في العلوم السياسية، حيث بينت هذه الرسالة عدة انتقادات تجاه أداء علماء السياسة في مجال البحث والتحليل العلمي للقضايا السياسية، ولقد تطورت هذه الحركة الإصلاحية في مواجهة دعاة المنهج الرياضي والإحصائي لرفضهم لبقية مناهج البحث العلمي في علم السياسة.

## 02- تعريفات علم السياسية:

فيما يلي أهم التعريفات المقدمة لعلم السياسة:

### * الدكتور حسن مصعب:

«علم السياسة هو علم المراجعة المنهجية المستمرة، أو علم النقد المنهجي الدائم للمسلمات، والأحوال والأنظمة السياسية"[3].

* علم السياسة هو مجموعة من المبادئ والقواعد التي أثبتت التجربة صحتها، والتي تتعلق بعملية صنع القرارات الملزمة لكل المجتمع، تلك القرارات التي تتناول قيما مادية.

* علم السياسة هو مجموعة من المبادئ والقواعد التي أثبتت التجربة صحتها، والتي تتعلق بالسلطة السياسية.

* علم السياسة هو الدراسة العلمية وما يتمخض عنها من مبادئ وقواعد علمية لظاهرة السلطة السياسية، وما يتصل بها، وكذلك عملية صنع القرارات الملزمة لكل المجتمع.

### *دورثي بيكلز:

يرى أن دراسة علم السياسة نشا عندما يتساءل الباحثون عن الأسس التي يحكم بموجبها، أو التي حكم بناءا عليها في السابق، وكذلك عندما يتساءل الباحثون ما غدا كانت تلك الأسس ينبغي قبولها الآن أم لا، ولمادا تسوس بعض المجتمعات أساسا مختلفة، وما إدا

كان بالإمكان إيجاد أسس ومبادئ للحكم بالنسبة لمجتمع معين أو اكتشاف أسس عامة للحكم يمكن تطبيقها على كل المجتمعات.[4]

## 03- هل علم السياسة هل علم السلطة أم علم الدولة؟:

يعتمد تعريف علم السياسة أساسا على الموضوع المحوري، والذي يعتبر مادته الأساسية، ويعبر هدا التعريف بمنظورين أساسين: منظور دو وظيفة قانونية (مفهوم الدولة)، ومنظور دو طبيعة سوسيولوجية يتمحور حول مفهوم السلطة.

### ❖ علم السياسة علم السلطة:

لقد أدى القول بأن علم السلطة إلى امتلاك مفهوم السلطة، وتداخل مع مفاهيم ومصطلحات أخرى، بحيث لم يعد التمييز واضحا ومفهوما بين السلطة والقوة والقدرة[5]. ويستند هدا المنظور إلى رفض سمو السلطة العامة التي تتمثل في الدولة، أي سيادة الدولة التي تعتبر مجرد إيديولوجيا، وليست بحقيقة يمكن ملامستها على أرض الواقع، ويعتقد الآخذين بهذا الطرح ( ماكس فيبر، هارولد لاسويل، روبير دال، رايمون آرون،...) أن ظاهرة السلطة وبالتالي الظاهرة السياسية ملازمة لكل مجتمع منظم.

إن تعريف علم السياسة بأنه علم السلطة يرتكز على مبدأ الفصل في التحليل السياسي، بين الدولة والمجتمع، وعلى ضرورة تجاوز التحليل السياسي للإطار المؤسسي، لكي يتناول كل ما له صفة سياسية في المجتمع. والصفة السياسية حسب رأي «جورج بيردو «هي الصفة المرتبطة بكل حدث أو عمل أو حالة تعبر عن وجود علاقات سلطوية وطاعة،

هدفها خدمة غاية مشتركة لجماعة بشرية[6]كما يري "هارولد لاسويل «أن علم السياسة هو علم السلطة، وبالتالي علم السياسة يدرس السلطة في المجتمع وكيفية ممارستها، وما هي أهدافها ونتائجها، وهدا الاتجاه الذي يشير إلى الربط بين علم السياسة والسلطة انتشر في أوروبا في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية[7].

## * علم السياسة علم الدولة:

لقد ارتكز تعريف علم السياسة بأنه علم الدولة، على القول بأن التجمعات البشرية لا تبدأ باتخاذ صفة المجتمع، إلا بعد أن تنشا فيها مؤسسات، وبان الظاهرة السياسية كظاهرة قدورية، لا يمكن أن تلاحظ إلا بعد أن تصبح ظاهرة سياسية، وبأن العلاقات الاجتماعية والسياسية لا أهمية لها إلا بقدر ما يمكن أن تتبلور في مؤسسات الدولة، وهده الأخيرة هي أشمل التنظيمات الإنسانية وأوسعها سلطانا.[8]

- M.DUVERGER: علم السياسة هو علم الدولة، وأن هدا المنظور هو الأقدم والأقرب إلى الإدراك العام، بمعنى أن الدولة هي الموضوع الأساسي لعلم السياسة، باعتبار الدولة بمعناها المعاصر هي المجتمع الأشد تنظيما والأكثر اندماجا[9]

- H.G.JAMES: علم السياسة هو علم الدولة.

- رايموند كارفيلد كتيل: «علم السياسة يعنى بدراسة الدولة في الماضي والحاضر والمستقبل"[10].

– فادم شرف وستاتسيلان أرليغ: «علم السياسة هو علم دراسة الدولة ومذهب القانون فيها، ومن خلال تطورها التاريخي والذي يرتبط بالبنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع[11].

* لقد غلب النهج القانوني على تعريف علم السياسة بعلم الدولة، على اعتبار أن هدا التعريف ينطلق من التلازم بين الدول والمجتمع، أي من القول بأن المجتمعات البشرية لا تكون مجتمعا إلا بعد أن تتجسد في كيان حقوقي.

* لا يمكن حصر موضوع علم السياسة في دراسة الدولة، لأن هناك مجتمعات كثيرة تكونت قبل نشوء الدولة، وهي مجتمعات سياسية، ينقسم الشعب فيها إلى حكام ومحكومين، أي توجد فيها سلطة سياسية، فلا يجوز أن تبقى دراسة هده المجتمعات خارج نطاق علم السياسة. فالظاهرة التي رافقت نشوء وتطور المجتمعات، وتطورت معها، هي ظاهرة السلطة، والسلطة ليست غاية بذاتها، لدلك من الأفضل ربط موضوع السياسة بالتوزيع السلطوي للقيم[9].

## 04- مجالات علم السياسة:

على الرغم من عدم وجود اتفاق تام فيما بين علماء السياسة المعاصرين بشأن مجال علم السياسة، إلا أنه هناك تحديدات عامة لهدا المجال تحظى بقبول واسع في الأوساط السياسية العلمية والأكاديمية[10]. وقد حاولت لجنة متخصصة في العلوم السياسية عقدت تحت رعاية منظمة التعليم والثقافة والعلوم التابعة لهيئة الأمم المتحدة (اليونيسكو) تحديد هده الموضوعات[11]:

### أ – النظرية السياسية والفكر السياسي:

النظرية السياسية وهي بناء تصوري، يرتكز على تحليل مقارن لمنتظمات سياسية قائمة في الواقع ومتشابهة نسبيا، ويهدف إلى استخلاص العناصر المشتركة بينها، الأكثر تعبيرا عن حقيقتها والعلاقات التي تربط هده العناصر بعضها ببعض والعلاقات التي تربطها بالخارج، كما يهدف إلى تحديد نشأتها التاريخية ومسار تطورها. والنظرية هي تفسيرية لأنها تعطي فكرة عن عمل المنظمات التي استخلصت منها[12]. كما ترتبط النظرية بالفكر السياسي، حيث يكون من الصعب جدا تحديد الفواصل والحدود بينهما بالدقة الكافية، ويمكن القول بصفة عامة أن الفكر السياسي يشير إلى آراء ومعتقدات شعب أو مفكر سياسي معين في وقت معين، أما النظرية السياسية فهي تعمل على اكتشاف قواعد التحكم في النشاط والتطور السياسي، وأن استعمال كلمة نظرية سياسية هو وجه من وجوه الفكر السياسي المنهجي لتكوين نظريات علمية سياسية لها صحة النظريات العلمية[13].

### ب- الأحزاب السياسية والكتل السياسية:

في الدولة الحديثة توجد قوى سياسية متنوعة منها ما هو على درجة عالية من التنظيم والفاعلية، ومنها ما هو غير منظم جيدا وأقل فاعلية. منها ما هو دائم ومنها ما ينشأ في ظروف معينة ويزول بزوالها، وتشمل القوى السياسية كل من الأحزاب السياسية وجماعات الضغط. ويعرف الدكتور صادق الأسود جماعة الضغط على أنها «جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على أعضائها نمطا معينا في السلوك الجماعي، وقد يجتمع على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم ". تعريفا للبروفيسور مودودي «جماعة

الضغط هي آية جماعة منظمة تحاول التأثير على السياسات و القرارات الحكومية دون محاولتها السيطرة على المراكز الرسمية للدولة و ممارسة أساليب القوة الرسمية من خلالها "[14].

– يعرف ن. هنت جماعة الضغط على أنها «آية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم «هدا التعريف يجعل من الممكن أن تكون إحدى الجماعات هي الحاكم الفعلي في تسيير السياسات العامة في دولة ما دون أن يعي الجميع دلك.

### ج– الرأي العام:

يلعب الرأي العام في الأنظمة الديمقراطية دورا أساسيا في الحياة السياسية فيشارك الموطنون في ممارسة السلطة بواسطة الاقتراع العام. ولكن هده الوسيلة غير كافية، لدلك استوجب الأمر إيجاد وسيلة اتصال مستمرة بينه وبين الحكام، تمكنه من المشاركة الفعلية في السلطة عبر العمل الجماعي، فأنشأت تجمعات، سعدت جاهدة إلى لعب دور الوسيط بين المواطنين والسلطة الحاكمة. والرأي العام هو حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات إزاء شأن أو شؤون تمس النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي كأفراد أو تنظيمات ونظم، والتي تؤثر نسبيا أو كليا في مجريات أمور الجماعات الإنسانية على النطاق المحلي أو الدولي[15].

### د– العلاقات الدولية:

تمثل دراسة العلاقات الدولية واحد من أهم فروع العلوم السياسية، وكمادة قائمة بذاتها لم تبدأ بصفو جدية إلا عقب الحرب العالمية الثانية، وقد عرفت تطورا كبيرا، وخصص

قسم خاص بدراسة العلاقات الدولية، وأصبحت الآن تشمل دراسة السياسة الدولية والدبلوماسية والتنظيم الدولي والقانون الدولي، والسياسة الخارجية.[16] وبالتالي يركز حقل العلاقات الدولية على السياسة الخارجية للدول والمنظمات الدولية والقانون الدولي لفهم طبيعة التفاعل بين الدول والعوامل الأخرى في المجتمع الدولي. كما أن المؤتمر الدولي الذي نظمته اليونيسكو لتحديد موضوعات علم السياسة، حدد الفروع التي تضمنتها دراسة العلاقات الدولية على الشكل التالي[17]:

- السياسة الدولية.

- التنظيمات الدولية.

-القانون الدولي.

## 05- أساليب البحث في علم السياسة:

مع ولادة علم السياسة كان لا بد من أن يعتمد هدا العلم أساليب بحث خاصة به، ومن هده الأساليب التي تدرس الحياة السياسية:

### ❖ الأسلوب الوظائفي:

يرى أصحابه أن في كل مجتمع وظائف تؤمن تنميته واستمرار يته، كما في الجسم الطبيعي. ومن المدافعين عن هدا الطرح بعد الحرب العالمية الثانية RADELIFFE BROWN وظهر هدا الأسلوب وكأنه يحافظ على الأوضاع القائمة فتم تجديده ليصبح الأسلوب الوظائفي الجديد فأعتبر RIK MERTOM أن وظيفته في المجتمع لا تكون

موجودة إلا إذا كان هناك حاجة...والحاجات في المجتمع قد تكون محافظة وقد تكون ثورية، والوظائف في المجتمع قد تكون ظاهرة كما قد تكون مستمرة.

**❖ الأسلوب التنموي:**

يدرس هدا الأسلوب المراحل التي من خلالها وبواسطتها يتغير تنظيم سياسي ما من أجل أن يتطور ويتحدث أي عملية التنمية السياسية.

**❖ من الأساليب التي تدرس السلطة السياسية:**

**- دراسة المراكز:**

تبحث هده الدراسة في المراكز السامية العليا في مختلف المؤسسات من أجل تحديد مراكز السلطة (سلطة اتخاذ القرار وتنحصر هده الدراسة السلطة بالمراكز الدستورية القانونية المعروفة، غير أنها تهمل المراكز غير الدستورية وغير المؤسساتية).

**- دراسة الشهرة:**

تعتمد هده الدراسة على البحث عن من هم معروف عنهم أنهم نافدون ومؤثرون ويتمتعون بالسلطة، ووضع هده الطريقة F.HUNTER وهي ترتكز على شخصية الخبراء إلى درجة كبيرة.

**- الدراسة التقديرية:** ابتكر هده الطريقة ROBERT DAHL وهو يختار عددا من القرارات الأساسية في المجتمع المعني، ويدرس تنظيم مراحل اتخاذ القرارات ليحدد الأشخاص الفاعلين المشاركين، وليحدد نسبة فاعليتهم ومشاركتهم.

**المحور الثاني: الدراسات المستقبلية : مقاربة نظرية.**

## أولا- الدراسات المستقبلية وأهميتها:

إن الدراسات المستقبلية بدأت تكتسب معناها العلمي والاصطلاحي في أوائل القرن العشرين،حيث اقترح العالم س .كولم جيلفيلان عام 1907مصطلح ميلونتولوجيا، وهي كلمة مشتقة من كلمة المستقبل في اللغة اليونانية وترجمتها الحرفية علم المستقبل (Futurology) في دراسة مقدمة إلى جامعة كولومبيا عام 1920 وضل يستخدمه ويدافع عنه حتى بداية الستينيات[18]. وفي عام 1930 أطلق المؤلف الألماني دو الأصل الروسي "أوسيب فلختايم «وهو صاحب الاسم الشائع والمقابل لهدا المجال باللغة الإنجليزية Futurolog ويعني دالك علم المستقبل وكان دالك عام 1943، بينما الاسم الشائع لهدا المصطلح في اللغة الفرنسية وهو Pros، وكان دلك من إبداع العالم الفرنسي "جاستون برجيه «عام 1957، وهو الذي يرجع إليه تعبير الإشراف، وفي نفس الوقت ظهرت مصطلحات أخرى مثل: المستقبلية Futurism، ثم الدراسات المستقبلية Future Studies، ثم الأبحاث المستقبلية[19].

الدراسات المستقبلية تسهم وتساعد من خلال مناهجها في التوجيه والتخطيط، من خلال توفير قاعدة المعلومات المستقبلية، وكلك توفير البدائل الممكنة التي تسبق عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة، بشأن الخطط والسياسات، وتعين صانع القرار وراسمو السياسات العامة، والمخططين والمنفذين.

تتسم عادة الدراسات المستقبلية بتحليل المعطيات بالاستناد إلى الواقع واتجاهات الأحداث من جهة، و من جهة أخرى تحتاج إلى طريقة ومنهجية ذات طابع دقيق وموضوعي. كما إن الغاية الأساسية لمثل هذه الدراسات هو استجلاء للأغراض والبحث في

تحقيق الأهداف من اجل الاستفادة من القيم الاجتماعية و الثقافية و ذلك بعد ترجمتها إلى دراسات عملية، و اختيارات متنوعة و ممكنة التطبيق. كما تساعد الدراسات المستقبلية على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادأة للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير كوراث. وتركّز الدراسات المستقبلية على تفاعل الجوانب المختلفة للأنساق الاجتماعية السياسية الاقتصادية في إطار فلسفة الأنساق الكلية[20].

كما حدد "هارولد شان «Harold Shan الغرض من هدا التخصص العلمي الجديد في مساعدة متخذي القرارات وصانعي السياسات العامة على اتخاذ الاختيار الرشيد والمناسب من بين البدائل المتاحة للفعل في زمن معين. ومن هدا الطرح فالدراسات المستقبلية لا تتضمن فقط دراسة معلومات الماضي والحاضر والاهتمام بها، ولكنها تستشرف المستقبلات البديلة الممكنة والمحتملة، واختيار ما هو مرغوب فيه[21].وتتبلور أهمية الدراسات المستقبلية فيما يلي[22]:

01- الدراسات المستقبلية تحاول رسم خريطة كلية للمستقبل، على ضوء استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل، والأحداث المفاجئة، والقوى والفواعل الدينامية المحركة للأحداث.

02- بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عمليات المفاضلة بينها وفحصها.

03- المساعدة على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها والتهيؤ لمواجهتها.

04- تعد الدراسات المستقبلية مدخلا من أجل تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية.

05- ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعية مستقبلية لصنع القرار، واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحل المشكلات.

06- زيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل وصياغة سيناريوهاته، والتخطيط له (استخدام الأساليب التشاركية).

تعتبر الجمعية للدراسات المستقبلية، أو الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند على أربعة عناصر هي:

01- تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر.

02- أنها أوسع من حدود العلم (تتضمن المساهمات الفلسفية والفنية إلى جانب المجهود العلمي).

03- تتعامل مع عدد واسع من البدائل والخيارات الممكنة.

04- تتناول المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين 05 سنوات 50 سنة.

**ثانيا: خصائص الدراسات المستقبلية:** من بين هده الخصائص المنهجية الواجب توفرها في الدراسات المستقبلية نذكر ما يلي[23]:

01- الشمول والنظرة الكلية: يعني توافر رؤية شاملة ومتكاملة.

02- مراعاة التعقيد: بمعنى تفادي الإفراط في التبسيط والتجريد للظواهر المدروسة.

03- القراءة الجيدة للماضي لفهم الاتجاهات المحتملة في المستقبل.

04- المزج بين الأساليب الكيفية والكمية في العمل المستقبلي.

**ثالثا: أساليب تحليل الدراسات المستقبلية:**

هناك ثلاثة أساليب لتحليل الدراسات المستقبلية ندرجها على النحو التالي[24]:

**01- الأساليب الكمية:**

يعتبر هدا الأسلوب أكثر اختصارا ودقة في التعبير، وتوافر إمكانية التعامل مع المتغيرات الكمية بصورة تسمح بإدراك ما يمكن أن تؤدي إليه السياسات المختلفة من نتائج على المدى الطويل. ويندرج ضمن الأساليب الكمية التقنيات التالية:

**❖ تقنية دلفي:**

تتمحور فكرتها الرئيسية حول عرض كل الاحتمالات المختلفة لتطور ظاهرة ما في المستقبل، ثم الاستبعاد التدريجي عبر خطوات محددة لكل احتمال إلى أن نستقر على احتمال محدد.

*** دولاب المستقبل:**

فكرته المركزية تدور حول اختيار حدث أو واقعة ثم رصد سلسلة الترابط بين هده الواقعة وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة.

**❖مصفوفة التأثير المتبادل:**

هي بيان العلاقة بين المتغيرات، فهي إما مترابطة أو غير مترابطة، باستخدام المنهج الإحصائي لغرض معرفة مدى التأثير المتبادل.

**❖ السلسلة الزمنية:**

وهي تحديد القيم التي تأخذها ظاهرة معينة خلال فترة زمنية معينة، وتحديد الأسباب التي أدت إلى أن تكون تلك القيم على دلك النحو مثل: دراسة ظاهرة الحروب بين جهات داخل نفس الدولة.

**❖ الإسقاط والتنبؤ الاستقرائي:**

يرتبط بالسلسلة الزمنية، حيث يركز على فرضية أساسية هي أن القوانين الحاكمة لظاهرة معينة من الزمن الماضي، والتي استقرت لمسار عام للظاهرة ستبقى مؤثرة في المستقبل.

**02-الأساليب الكيفية(النوعية):**

يركز مؤيدو هدا الأسلوب على إتباع وتحليل الجوانب الكيفية لأي موضوع حتى لو كان يخلو من أبعاد كمية، ولا يبالون بالاهتمام ببعض المتغيرات الكمية التي تؤثر بالفعل على العوامل الكيفية. ويعاب على هدا الأسلوب الافتقار للدقة والموضوعية بالاعتماد على الأحكام الذاتية، وإسقاط بعض المتغيرات، أو إهمالها أثناء التحليل، إضافة إلى صعوبة تكرار

البحوث الكيفية مما يؤثر على ثبات وصدق البحوث التي تعتمد على الأساليب الكيفية في التحليل.

**02- التوازن:**

يعني التوازن بين الكم والنوع وعدم الفصل بين الأسلوبين السابقين، أو ترجيح أحدهما على الآخر، بل وضعهما موضع الاعتبار عند دراسة أي ظاهرة حتى لا يقودنا الفصل بينهما إلى تشويه الحقائق.

يمكن القول أن تطور الدراسات المستقبلية سار باتجاهين:

01- اتجاه المؤسسات ومراكز البحث والدوريات العلمية في هدا الجانب، نحو دراسات مستقبلية ذات توجه عالمي أكثر منها إقليمي أو لدول معينة، وذات طابع شمولي أكثر منها التخصص في قطاع معين دون غيره، ويتضح دلك في أن في أوروبا حاليا 124 هيئة تعمل في مجال الدراسات المستقبلية، لكن الملفت للنظر في هدا الجانب أن 67% من الدراسات المستقبلية تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات العسكرية، كما أن 97% من هدا الإنفاق على الدراسات المستقبلية يتم في الدول المتطورة[25].

02- الاتجاه المنهجي في الدراسات المستقبلية: إدا افترضنا ان دراسة العالم الفرنسي كوندورسيه والتي عنوانها sketch for a historical picture of the progress of the human mind عام 1973 أول محاولة للنظر في الدراسات المستقبلية على اسس منهجية علمية، فإن تطور الدراسات المستقبلية في هدا الجانب مرت بالمراحل التالية[26]:

01- تغليب منهج الإسقاط والحدس والمنظور التجزيئي في المرحلة الأولى.

02- تطوير المناهج الكمية والاستقرائية مثل المصفوفات الرياضية والدواليب والسيناريوهات ونظرية الاحتمالات...الخ.

03- بدأت المرحلة الثالثة بالميل التدريجي نحو المنظور الكلي على أساس ان الكل أكبرمن مجموع أجزائه، وترتب على دالك سلسلة من النتائج[27]:

* التحول من مفهوم القوة على أساس الكم لي القوة على أساس النتيجة المترتبة عليها.

* التحول بمفهوم ميزان القوى على أساس الثقل المعادل عبر عنه "جنتر «في القرن 19 إلى مفهوم الترابط.

* التحول التدرجي للنظر للعلاقات الدولية من علاقات دولية صفرية إلى علاقات دولية غير صفرية مع كل ما يترتب على التحول من نتائج.

## المحور الثالث: الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة :

انطلاقا مما جاء في المحور السابق فالدراسات المستقبلية في علم السياسة دراسات جادة تقوم على مناهج بحث وأدوات فحص مقننة على قدر عال من الدقة تحظى بالاحترام داخل الأوساط العلمية، وتنهض بها معاهد ومراكز بحثية متخصصة، بل أن هده الدراسات أصبحت فرعا معرفيا قائما بذاته له اتجاهات رئيسية والتي يمكن تقسيمها لثلاث اتجاهات حديثة في الدراسات المستقبلية لعلم السياسة[28]:

**أولا: الاتجاه الراديكالي:**

ينطلق هذا الاتجاه في دراسة المستقبليات على مرتكزات الفكر الماركسي الذي يقوم بانتقاد ما يعرف "بعلم المستقبل البرجوازي"، حيث تفترض كل من المثالية الهيجلية والماركسية أن التقدم البشري حتمية، وأن المستقبل يكون أفضل من الماضي، لأن البشرية تسير في منحى تدرجي نحو عالم أفضل في ميادين الاقتصاد، علم الاجتماع، السياسة. ..إلخ، أما قوانين هذا التقدم فيرجعونها إلى المنطق الجدلي[29] كمرجعية فلسفية على قدر كبير من العمق في هذا الاتجاه وهي ترجع لعالم الاجتماع والاقتصاد "كارل ماركس"(1818-1883)، والتي لم تكن ابتكارا خاصة به، بل تعود لتأثره بالتراث الفكري لأستاذه "هيجل"-1831) (1818، حيث تستند المادية الجدلية على ثلاثة منطلقات فيما يتعلق بتصورها للواقع الاجتماعي: الطبيعية، التجريبية، العقلانية دالك أن هذا المنطق من يتحكم في الفكر البشري من ناحية، وإلى الأحداث الكونية والاجتماعية من ناحية أخرى[30].

وعليه فإن رواد الاتجاه الراديكالي يؤسسون نظرتهم للمستقبل من فكرة التقدم التي كرست الفلسفات المادية لا سيما الجدلية بالتعاطي مع التقدم كديانة، كما أنهم يؤسسون نظرتهم عن "**الإيمان بالتقدم** «"**كحتمية بالتقدم**"، وبالتالي ظهور تكنولوجيا جديدة فعالة، أو كيان اجتماعي جديد مختلف عن التنظيم الاجتماعي الموجود في الحاضر بإمكانه إجراء تغيرات نوعية لا تجعل المستقبل مجرد امتداد للحاضر بل يمثل نقيضا له، فتنبؤاتهم تقوم على أساس التحليل الإبداعي فأي شيء يمكن للعقل تصوره من الممكن تحقيقه ما دام لا يخالف القوانين الطبيعية وهم يعتمدون على أساليب بحث تتفق مع هذه النظرة بحيث تطلق العنان لخيال الباحثين ولقدراتهم الحدسية والإبداعية كأسلوب دلفي وأسلوب السيناريو ويحجمون

عن استخدام الأدوات المنهجية التي يستخدمها الليبراليون مثل تحليل النظم وبناء النماذج والأسلوب الاستقرائي والمعياري، وفي هذا السياق كانت هناك جهود سوفيتية ركزت على عمليات التنبؤ المرتكزة على **النظرة الماركسية اللينينية** حيث بدأ الاهتمام بالدراسات المستقبلية في الاتحاد السوفياتي منذ منتصف الخمسينات، وأخذت في التطور أين أسفر هذا التحديث عن وضع برنامج شامل للتقدم العلمي والتكنولوجي تم توزيعه على ثلاث فترات زمنية: الفترة الأولى لغاية عام 1990، والثانية حتى عام 2000، والثالثة تمتد حتى عام 2005 تحت إشراف لجنة مؤقتة تابعة "لأكاديمية العلوم السوفياتية «وفي الجناح الأخر من هذا التيار نجد الصين بالتزامها بأسس الفكر الماركسي وتطبيق نهج صيني خالص فقد أعطت اهتماما، ففي عام 1982 أسست الصين الشعبية لجنة لإصدار تقرير عن الصين سنة 2000 وظهرت العديد من الدراسات عن علم اجتماع المستقبلي وعن المجتمع ما بعد الصناعي وقد وجهت كثير من الانتقادات لهذا التيار أبرزها ما قام به "كارل بوبر «في كتابه"عقم المذهب *التاريخي «ومن المفارقات أن التغيرات في الكتلة الشرقية ومجيء "غورباتشوف «قلب الأمور رأسا على* عقب إذ أصبح مستقبل الاشتراكية خارج دائرة اليقين وانتشرت موجة من اليأس بعد التفاؤل المفرط الذي تدعو إليه الراديكالية، وبسقوط الاتحاد السوفيتي انتهت الدراسات المستقبلية السوفيتية.

**ثانيا: الاتجاه الليبرالي:**

ينطلق مستقبليو هذا الاتجاه من مرتكز يعزز الفكر الرأسمالي الحر[31] الذي تدعو إليه الليبرالية كمنتوج للقرنين 18 و19، وإن كانت جذورها تمتد إلى "جون لوك «في القرن السابع عشر، بل أن بعض المؤرخين يعود بها لليونان، فيتحدثون عن ليبرالية قديمة كما هي

الحال عند "بروتا جوراس « فهي فلسفة تفكير تتمحور حول الفرد وحريته والسياسة أو الفرد وحريته والاقتصادي ذلك أن الفرد الذي ينشأ في جو من الحرية هو المواطن القادر على الخلق والإبداع، ورؤية منظري هذا الاتجاه تتعارض مع تصورات الاتجاه الراديكالي، فعالم الغد بالنسبة لهم هو امتداد لعالم اليوم الذي هو بدوره امتداد لعالم الأمس واختلاف المستقبل عن الحاضر هو اختلاف في **الدرجة** لا في **النوع** فالتغير الذي سوف يحدث في المستقبل هو تغيير كمي لا نوعي[32].

هذا التوجه يعمه إيمان بأن دراسة المستقبل سوف تأتي في إطار التداعيات الشاملة للتطور التكنولوجي سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية لدرجة أن هناك من يميز بين مستويين من المناهج المستقبلية:

1 **المنهج الصعب:** ويغطي تنبؤات الاقتصاد، التكنولوجيا، التعليم، الصناعة.

2 **المنهج البسيط:** ويغطي التنبؤات السياسية والثقافية.

وقد برز هذا الاتجاه بداية في أمريكا، فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا ثم انتشر في بقية دول أوربا الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها[33]، خاصة المتعلقة بالإستراتجية الأمريكية المناسبة لمواجهة الأخطار المحتملة على الصعيد الدولي أثناء الحرب العالمية الثانية وما تلاها من تداعيات للحرب الباردة، وإعلان الحكومة الأمريكية عن مشروعها العالمي ومصالحها القومية المنتشرة في العالم أجمع، ومع بداية الستينات برزت العديد من الدراسات المستقبلية في الغرب[34]. أين تم إنشاء "معهد المستقبل لدراسة المشكلات المدنية «1966 بولاية

كونكتكت، ثم قيام "هرمان كاهان «صاحب **أسلوب السيناريوهات** و**المستقبل البديل** «ومؤلف الكتاب الشهير(عام2000 إطار التفكير في السنوات الثلاث والثلاثين القادمة) بتأسيس"معهد هدسون «في نيويورك، ليتوالى قيام هذه المؤسسات حتى وصلت إلى 600 مؤسسة حتى عام 1967 ومن بينها جمعية المستقبل العالمي التي أسست عام 1966 ثم انتشرت في أوربا[35]، حيث تطور البحث حول مسألة المستقبل في الغرب كمجال بحثي وجب الإعداد له معرفيا وسياسيا، فالمسألة مرتبطة بنمط **الحداثة االبرجوازي الغربي**، فالغرب لم تصدمه الحداثة فقط بل المستقبل باعتباره شرطا وبعدا عن مساره التاريخي لذا التزم بدراسة المستقبل وكثرت الإصدارات فيما يتعلق بدراسة المستقبليات، حيث أن دراسة هذا الأخير في العالم الغربي تعتمد على معطيات علمية وسياسية مندرجة في نسق معين[36].

**ثالثا: الاتجاه الليبرالي الجديد:**

لقد ولد هذا الاتجاه من خضم الصراع المحتدم بين الاتجاهين السابقين المحكومين بالنزعة الإيديولوجية، حيث كان من الضروري بروز اتجاه جديد له ميزات خاصة تتجاوز فكرة الصراع مع الأخر على خلفية الصراع بين الشرق والغرب كما انه يدعو إلى أفكار جديدة في أطار ليبرالي[37]. حيث تشير هده الأفكار في ثوبها الجديد إلى نظام عقائدي يقوم على الأفكار الليبرالية الكلاسيكية، كما تعرف أيضا بإجماع واشنطن الذي هو مجموعة مبادئ ذات توجه تخدم السوق قامت بتصميمها الولايات المتحدة الأمريكية، والمؤسسات المالية العالمية، وأخذت بتطبيقها على المجتمعات الأكثر ضعفا في شكل برامج إصلاحات

هيكلية مشددة تقوم في الأساس على تحرير الأسواق كليا والخصخصة بإجبار الحكومات على الانسحاب، ذلك أن مهندسو هذا الإجماع الليبرالي هم سادة الاقتصاد الخاص بالتحديد الشركات العملاقة التي تسيطر على الاقتصاد الدولي وتملك وسائل الهيمنة على السياسة، وتكوين الرأي والفكر[38].

ومن ثمة فإن الواقع الذي افرزه عالم ما بعد الحرب الباردة كان من الصعب إدراكه ومعالجته بالمناهج والمقاربات التقليدية، ومن ابرز تجليات هذا العالم الجديد بروز ظاهرة العولمة، وتزايد ضعف وعدم فعالية الدول، والأدوار التي باتت تضطلع بها المنظمات الدولية والإقليمية، الثورة التكنولوجية "الموجة الثالثة «القائمة على المعلومات والاتصال وتكثيف الاعتماد المتبادل، فبروز هذه الظواهر بات يتطلب انساقا فكرية ومفاهيمية ومناهج تحليل جديدة، وما تحمله من منطلقات وضعية حداثية، موضوعية وتجريبية تتماشى وطبيعة تلك التحولات، وما يترتب عنها من تداعيات في المستقبل[39].

من أهم مفكري هذا الاتجاه نجد "الفن توفلر «المهتم بقضايا المستقبل،"ولستر ثرو «في كتابه (مستقبل الرأسمالية)، "زبغنيو بريجنسكي «في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى)، "فرانسيس فوكو ياما «في مؤلفه (نهاية التاريخ)، "بول كندي «صاحب كتابي( صعود وسقوط القوى العظمى) و(الاستعداد للقرن الحادي والعشرين) حيث يرى في دراسة المعنونة(التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين) أن أفضل طريقة للتفكير في كوكبنا الأرض هي الانسحاب منه وتصور أنفسنا كأعضاء طاقم في مركبة فضائية قادمة من كوكب المريخ بعد دورانها حول الأرض لعدة أشهر مستخدمة أجهزة استشعار متطورة

لترصد أنشطة الأرض، ويبدأ برسم صورة لهذا الكوكب مركزا على ثورة المعلومات التي خلقت تحديات كبيرة في مختلف جوانب الحياة وهذه التحديات حسب كندي سوف تظهر في ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تتجلى في شكل البشرية وحجمها.

المجموعة الثانية: في عالم الثورات التقنية وانعكاساتها على مختلف جوانب الحياة.

المجموعة الثالثة: تتمثل في التغيرات الحاصلة في توازن القوى وانتشار الأسلحة، الإرهاب، الجريمة، والحروب العرقية والطائفية.

فالبحث في المستقبل وامتلاك مفاتيح الولوج إليه يشكل أول اهتمامات الباحثين والأكاديميين لاسيما في القرن الواحد والعشرين عصر صناعة المستقبل والاستعداد له واستقراء ملامحه قبل أن يلج في رحم حاضرنا عبر صياغة الأطر المناسبة للاستعداد لمواجهة تلك الأنماط الهائلة في التغيير والتحولات والتحديات المتجددة[40].

## رابعا: الأهمية الإستراتجية للدراسات المستقبلية في ميدان العلوم السياسية في عصر العولمة:

هناك سعي حثيث من قبل الباحثين والأكاديميين لفهم وتفسير العملية السياسية تفسيرا علميا بإلقاء الضوء على مجمل العوامل المحيطة بها النابعة من واقعها الاجتماعي، الاقتصادي، والحضاري بغية السيطرة عليها، فالواقع لا طالما شكل القاعدة الأولية لفهم وتفسير وتطوير حقل العلوم السياسية ونظرياتها كأحد فروع المعرفة التي تنفرد بمعالجة الظواهر السياسية بمنهج تجريبي، حيث يشتمل هذا الميدان الدراسي على العديد من المجالات البحثية

يأتي على رأسها مجال الدراسات المستقبلية الذي يحظى بأهمية قصوى على مستواها[41]، فعلم السياسة علم متحرك يسعى دائما لرصد الظاهرة، ويقترح السيناريوهات والبدائل المناسبة، وتوفير الأدوات والآليات المتحكمة فيها، فظواهر السياسة المعاصرة من ابرز سماتها التغيير المفاجئ وتغير موضوعاتها الأمر الذي يؤدي لتغير مناهجها[42]. خاصة في ظل عالم معولم يتسم بالتعقيد وبالتغيرات المتسارعة في شتى الميادين: العلم، التكنولوجيا،الاقتصاد، الاجتماع، السياسة، والثقافة كما يعرف درجة عالية من الترابط والاعتماد المتبادل غير المتكافئ بين الدول[43]، حيث انه في ظل عواصف التغيير التي حملها هذا القرن بات من الضروري على مراكز البحث والدراسات الاستعداد له والأخذ بأسباب مواجهته بجهد جماعي علمي يستشرف هذه التغيرات من خلال أدوات الاستشراف المستقبلي وما تكشف عليه من صعوبات، وما تنبئ عنه من فرص، كما تقوم بالتحفيز بغية الاستعداد للمواجهة القوى المضادة والعوامل غير المرغوبة والتأثير فيها والتعامل مع المتغيرات المتسارعة في كافة المجالات بما فيها السياسي[44].

وانطلاقا مما سبق ينبغي إدراك بأن الدراسات المستقبلية باتت من الحتميات بمعنى أنها أصبحت دراسات ضرورية، فهي لا تقع ضمن الرفاهيات الثقافية والتسلية الذهنية في الدول المتقدمة مثلما كان يطرح في وقت سابق، بل ضرورية لكافة الدول المتقدمة منها والنامية لاعتبارات مرتبطة بظاهرة العولمة وما تنطوي عليه من تزايد التداخل عبر القومي فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية ومن تحول في سلطات اتخاذ القرارات في بعض المسائل من النطاق القطري إلى النطاق الإقليمي أو العالمي، ذلك أن هذا السيل

من التغيرات المتسارعة الوتيرة يفرض دراسة المستقبل أكثر، لفهم أحسن للمحيط العالمي والإحاطة الكلية بفواعله، لأن العولمة تقوي من محفزات الأخذ بمنهجيات البحث لاستشراف المستقبل[45]. فالجديد البارز في الدراسات المستقبلية المعاصرة أنها تتجاوز النظرة المطلقة لمستقبل البشرية بعيدا عن التفاؤل والتشاؤم فتركز على ميادين بعينها كالسياسة فتبحث في صورة الحاضر والاحتمالات التي تتطور باتجاهها، فهي تنظر للإنسان كجزئية من عالم شديد التعقيد والتركيب، بوصفه تعبيرا عن علاقات شديدة التشابك، وبوصفه نتيجة لما يحيط به من شروط اجتماعية، وما يستخدمه من أدوات، دلك أن المبحث الدراسي يحمل طابعا قيميا، لأنها تهتم باستشراف مستقبل الإنسان ونوعية حياته للارتقاء بطريقة معيشته، وتعتبر الشركات العالمية العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات، التي باتت تحكم العالم سياسيا بعد تضاؤل دور الدولة من اكثر المهتمين بالدراسات المستقبلية ،لأنها أدركت أهميتها[46].

الدراسات المستقبلية مثلما يؤكد "الفين توفلر « « Alvin Toffle» في كتابه "خرائط المستقبل «أنها جاءت كنتيجة حتمية للمصالح براغماتية، حيث أصبحت صناعة أكاديمية، ونشاطا علميا قائما بذاته، ومنهجا عمليا للإدارة والتخطيط، حيث ازداد عدد العلماء والباحثين المهتمين بهده الحقل المعرفي في الجامعات ومراكز البحث، إضافة لقيام العديد من المركز والهيئات العلمية والمعاهد المتخصصة في الدراسات المستقبلية مثل: رابطة المستقبلات الدولية، وجمعية المستقبل العالميةWorld Future Society» وهي واحدة من أكبر منظمات المستقبل، معهد بروكنغز في واشنطن، معهد امريكان أنتربرايز « American Interprise » ، بيت الحرية « Freedom House»[47]، حيث نلمس بوضوح غلبة النزعة الإستشرافية في التخطيط السياسي المستقبلي، التي لا تترك مجالا للعشوائية في

رسم سيناريو المستقبل لها على مستوى مناهج' التفكير السياسي وأساليب التخطيط الحكومي[48].

إن حاجة المجتمع العالمي للاستشراف السياسي عقب التحولات الكبرى التي شهدها العالم المعاصر بعد الحرب الباردة فرض على واقعنا السياسي والأكاديمي ضرورة الاهتمام بموضوع الدراسات المستقبيلة المعاصرة في علم السياسة فهي تساعد على صنع مستقبل افضل نظرا لما تقدمه من منافع سبق وأن تناولنهم في المحور الثاني من الدراسة.

الاستشراف المستقبلي سيصبح أكثر أهمية مما هو عليه، لذا ينبغي التفكير في مواجهة التحديات ذات طابع جماعي التي تشكل أبرز الظواهر السياسية المثيرة للجدل: التهديد النووي وخطر وقوعه في أيد غير رشيدة، مخاطر الثورة البيولوجية والتوظيف السياسي لخريطة الجينوم البشري من أجل التفوق العنصري لسلالات بعينها، إعادة صياغة الخرائط السياسية والجيوبولتكية على أسس عرقية واثنيه، تحديات الحكومة العالمية، إلى غير ذلك من التحديات[49].

في الأخير يمكن القول أن وجود سؤال المستقبل في أي ثقافة، هو دليل تكاملها، ذلك أنه بقدر تواجده على مستوى بنيتها الفكرية تتحدد قابليتها للتطور ،ذلك أن سؤال المستقبل عنصر تكويني في هذا الوعي وعلامة عليه، سواء في حرصه على الارتقاء بالإنسان من مستوى الضرورة إلى مستوى الحرية، أو الانتقال بالمجتمع من التأخر للتقدم، فالاهتمام بالمستقبل لا ينفي الماضي ولا يتجاوزه، ذلك أن الذي يعرف كيف يفهم حاضره، ويهيئ

لمستقبله بقدر ما يحسن توظيف ماضيه، وهذه هي المقاربة التي تسمح بصياغة العلاقة بين الأزمنة بصورة متوازنة[50].

## الخاتمـــــة :

في الأخير يمكن القول: أنه نتيجة للتحولات الدولية والإقليمية التي عرفها العالم مند أوائل القرن العشرين، تنامى الاهتمام بالدراسات المستقبلية، والعمل على تطوير الأساليب والأدوات المنهجية للتحليل المستقبلي. وبفضل الجهود المبذولة في هدا المجال أصبحت الدراسات المستقبلية فرعا علميا قائما بذاته سواء على المستوى النظري وكدا التطبيقي. وقد حاولنا من خلال هده الدراسة تسليط الضوء على الاتجاهات الحديثة للدراسات المستقبلية في علم السياسية، هدا الأخير الذي عرف تطورا نوعيا في موضوعاته في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن العشرين، وقد انعكس هدا التطور على التوجهات الرئيسية لعلم السياسة، الأمر الذي استوجب بناء إطار فكري يهتم بتفسير وتحديد طبيعة المشاكل والتحديات المستقبلية. ومن هدا المنطلق أصبحت الدراسات المستقبلية كمنهج للتفكير وآلية لتطوير القدرة التوقعية، وتوفير البدائل المستقبلية الممكنة، المساعدة على تفعيل عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات. وبالتالي بات من الضروري على علم السياسة تجاوز المقاربات التقليدية التي أثبتت التجربة فشلها في إدراك الواقع السياسي وتحليله إلى أنساق نظرية ومناهج تحليل جديدة للاستشراف السياسي.

**الهوامش:**

(1) هاني عرب، **مبادئ علم السياسية،مدخل**. .، ص.54.

Available from http://www.mediafire.com/download/mmmztyxydzh/.retrieved. 10/03/2016.

(2) نصر هايل، ***الحوار المتمدن*** ،ع. 1704 – 2006 / 10 / 15.

Available from http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid. retrieved.02/03/2016.

(3) هاني عرب، **مرجع سابق**، ص.05. 03

(4) المرجع نفسه، ص. 04.

(5) هاني عرب، **مرجع سابق**، ص. 16.

(6) عصام سليمان، ***مدخل إلى علم السياسة***، (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1989،01)، ص. 108.

(7) المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، ***المدخل لعلم السياسة***، (بغداد: دار المعمورة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص.16.

(8) عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص. 23.

(9) هاني عرب، **مرجع سابق**، ص.03.

(10) المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، **مرجع سابق**، ص.17.

(11) عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص.115.

(12) **المرجع نفسه**، ص. 119.

(13) هاني عرب، **مرجع سابق**، ص. 05.

(14) **المرجع نفسه**، ص. 06.

(15) عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص. 92.

(16) المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، **مرجع سابق**، ص.19.

(17) كمال المنوفي، ***أصول النظم السياسية المقارنة*** ،( الكويت: الربيعان للنشر ،1987 ) ص. 01.

(18) عسيلة صبحي، الرأي العام، ***سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة***، ع.23 ،(نوفمبر، 2006)، ص. 13.

(19) المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، **مرجع سابق**، ص ص.20-21.

(20) عسيلة صبحي، **مرجع سابق**، ص. 105.

(21) محمد إبراهيم منصور، **الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا، *المستقبل العربي***، ص ص. 35-36.

(22) جمال علي زهران، ***الأبحاث الحديثة في الدراسات المستقبلية***، (القاهرة: قسم العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، 1999)، ص ص.03-04.

(23) إبراهيم سعد الدين و آخرون، ***صور المستقبل العربي*** ،( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية و جامعة الأمم المتحدة 1982)، ص.112.

(24) محمد إبراهيم منصور، **مرجع سابق**، ص. 38.

(25) المرجع نفسه، ص ص. 40-42.

(26) جمال زهران، ***مرجع سابق***، ص ص. 09-10.

(27) وائل محمد إسماعيل، **التخطيط العلمي لصنع المستقبل: رؤى نظرية**، ***دراسات دولية***، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ع.47، ص ص. 80-81.

(28) **المرجع نفسه**، ص ص. 78-80.

(29) وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية**، ***التسامح***، ع.09، (2005)، ص ص.67-78.

(30) المكان نفسه.

(31) وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص ص. 67-78.

(32) إبراهيم العيسوي، «**الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020**»، القاهرة: منتدى العالم الثالث، (سبتمبر ،2000)، ص. 6.

(33) سعد سلوم، "**عصر صناعة المستقبل إستراتجية للإعتاق من فوضى القرن الواحد والعشرين** "، الحوار المتمدن، ع. 345. 2015/10/12.

Available from http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=47663 retrieved. 13/03/2016.

(34) محمد حمشي، «**المرجعية الفلسفية للاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية**»، جامعة باتنة.

Available from http://www.mhamchi.yolasite.com. retrieved.05/03/2016.

(35) سعد سلوم، **مرجع سابق**.

(36) جون ستوارت ميل، ***امسس الليبرالية السياسية***، تر: ميشيل متياس، وإمام عبد الفتاح إمام، (القاهرة : مكتبة مدبولي، ط.1 ،1996)، ص ص. 7- 9.

(37) سعد سلوم، **مرجع سابق**.

(38) دينا محمد جبر، **تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسات العلاقات الدولية:** من الوجود الترفي إلى الضرورة الإستراتجية، *العلوم السياسية* ،ع.38 -39،(د.س.ن)، ص. 354.

(39) سعد سلوم، **مرجع سابق.**

(40) مجدي فارح، "الدراسات المستقبلية في الفكر الحديث المعاصر، «جامعة تونس.

Available from
http://www.nauss.edu.sa/Ar/.../002.pdf?15/03/2016.

(41) سعد سلوم، **مرجع سابق.**

(42) نوعام تشومسكي، ***الربح فوق الشعب : الليبرالية الجديدة والنظام العولمي***، تر:مازن الحسيني، (فلسطين : دار التنوير للطباعة والنشر، ط. 1 ،2000)، ص ص. 25-26.

(43) عبد الناصر جندلي، **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التغير والتكيف في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**، المفكر ،ع. 5، (د.س، ن)، ص. 120.

(43) سعد سلوم، **مرجع سابق.**

(44) منيرة بلعيد، **مدى ارتباط اتجاهات التدريس والبحث في مجال العلوم السياسية بالقضايا والتحديات المطروحة**، المفكر، ع.03 ،(د.س.ن)، ص.180،168.

(45) قوي بوحنية، **تعليمة المواد في العلوم السياسية:الأسس المنهجية والمعارف النظرية: ملاحظات أولية**، *الواحات للبحوث والدراسات*، ع.08 ،(2010)، ص374.

(46) منيرة بلعيد، **مرجع سابق**، ص.180،168.

(47) محمد إبراهيم منصور ،**مرجع سابق**، ص. 40.

(48) إبراهيم العيسوي، **مرجع سابق**.

(49) اوليفر ليمان، ***مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين***، تر: مصطفى محمود محمد"، (الكويت: عالم المعرفة،.د.ط ،2004)، ص.10-12.

(50) محمد إبراهيم منصور ، **مرجع سابق**، ص39-40.

(51) دينا محمد جبر، **مرجع سابق**، ص ص.354-355

(52) محمد إبراهيم منصور ، **مرجع سابق**، ص ص.40 -42

(53) مجدي فارح ، **مرجع سابق**.

(54) المرجع نفسه.